2 -**المعاني اللغوية لمصطلح الاقتصاد / الاقتصاد السياسي:**

- **الأصول اللغوية لكلمة "اقتصاد":**

كلمة اقتصاد في العربية مشتقة من قصد. ولها عدة معان، ولكن يهمنا منها ماله صلة بالمال والإنفاق و نحوهما. و القصد هو الاعتدال في السلوك كله، قال تعالى: " وأقصد في مشيك وأغضض من صوتك" (لقمان،19)

جاء في لسان العرب:

القَصْد في الشيء خلافُ الإفراطِ، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أَن لا يُسْرِفَ ولا يُقَتِّر، يقال فلان مقتصد في النفقة، وقد اقتصد، واقتصد فلان في أَمره أَي استقام، وقوله ومنهم مُقْتَصِدٌ بين الظا لم والسابق .

كما جاء في المعجم الوسيط :

قصد في الحكم عدل، وقصد في النفقة لم يسرف ولم يقتر، واقتصد في أمره توسط .

المعاني حسب الكلمتين الإنجليزيتين: في اللغة العربية يحدث عادة الخلط بين كلمتين تمت ترجمتها من الإنجليزية :الكلمة الأولى economy ترجمت إلى **"**اقتصاد**"**، أما الثانية economics فترجمت إلى **"**علم الاقتصاد**"** أو الدراسة المنهجية للاقتصاد.

economy :

جاء في قاموس أكسفورد المشهور Oxford Advanced Learner's Dictionary ، الطبعة السابعة (2005): "العلاقة بين الإنتاج والتجارة وعرض النقود في دولة أو إقليم محدد".

economics:

ترجمت إلى علم أو دراسة كيف يعمل الاقتصاد وكيف تتفاعل الأطراف أو اللاعبون (مثل المستهلك والمنتج والبائع والشركة والحكومة... إلخ) في الاقتصاد.

- **أما بالنسبة للأصل اللغوي لتعبير " اقتصاد سياسي " Political Economy"،" Economie politique":**

فقد اشتق من ثلاث كلمات إغريقية ينصرف معناها إلى " **قواعد ذمة المدينة**" وهي: بيت (ذمة) "**Oïkos**"، قواعد (قانون) "**Nomos**"، مدينة "**Polis**".

3 -**التعريف الاصطلاحي لـ"علم الاقتصاد السياسي" و علاقته بمصطلح"السياسة الاقتصادية" و "علم الاقتصاد"** :

لم يدخل مكونا هذا الاصطلاح أي كلمتي " اقتصاد" و "سياسي" دفعة واحدة، فمصطلح "الاقتصاد" ("Oikos"/"Nomos") ، (منزل / قانون)، يأتينا من "**أرسطوطاليس**" الذي قصد باستعماله (علم قوانين الاقتصاد المنزلي) أو (قوانين الذمة المالية المنزلية) ، و لم يستعمل اصطلاح " **الاقتصاد السياسي**" إلا في بداية القرن السابع عشر، و هو ما تحقق على يد الكاتب الفرنسي " **أنطوان دي مونكريتيان**" " **Antoine de Montchrestien**"، الذي نشر في عام 1615 كتابا بعنوان (**مطول/شرح في الاقتصاد السياسي**) /(**Traité D'Economie Politique**)، قاصدا بصفة (السياسي) أن الأمر يتعلق بـ" **قوانين اقتصاد الدولة** ". كما أنه أضفى على الاقتصاد صفة السياسي لانشغالات شخصية يتطلع من خلالها إلى خلق علم جديد هو " فن الحصول على إيرادات للدولة".

فمن خلال هذا العمل الذي اشتمل على عبارة الاقتصاد السياسي كان يرمي " **أنطوان دي مونكريتيان**" إلى تحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثروتها، و هكذا ظهر الاقتصاد كوصف لأسلوب تنظيمي و سياسي للرفع من مستوى المادي للسكان و الدولة. لذلك يذهب الكثير من الدارسين إلى أن استعمال تعبير الاقتصاد السياسي من طرف " **أنطوان دي مونكريتيان**" كان يقصد من خلاله جملة النصائح و الإرشادات التي تعطى للأمير أو الملك حتى يدير مالية المدينة أو الدولة، و لو أمعنا النظر فيما أراده لوجدنا أنه كان يعرف (السياسة الاقتصادية Politique Economique) ، و على ذلك فهو ينصرف حسب أصول المصطلح اليونانية" **قواعد ذمة المدينة**" إلى (**علم المالية العامة**) و ليس علم الاقتصاد السياسي. و هذا خلط وقع فيه" **أنطوان دي مونكريتيان**"، لأن الفرق كبير بين المصطلحين:

- الاقتصاد السياسي: **علم نظري شامل** له موضوعه و مناهجه ، و نظرياته و قوانينه.
- السياسة الاقتصادية: **فن عملي جزئي** يعتمد في أغلب الأحيان على العلم النظري. و هي تشير في معناها إلى مخطط الدولة أو الوحدة الاقتصادية (شركة، مصنع...) لفترة معينة لتحقيق غاية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

التعريف بعلم الاقتصاد السياسي:

في محاولة تعريف علم الاقتصاد السياسي تواجهنا العديد من التعاريف المختلفة و المتعددة، و يمكن أن نلخص هذه المحاولات في التعاريف التالية:

التعريف الأول : استقر الكثير من الاقتصاديين حول التعريف الذي يحاول أن يربط علم الاقتصاد بالتناقض الموجود بين المواد و ندرتها من جهة و اجتهاد الإنسان من جهة أخرى لمواجهة هذه الندرة (**المشكلة الاقتصادية**).

– يعرف الاقتصادي الفرنسي "**ريمون بار**""**Raymon Barre**" في كتابه (الاقتصاد السياسي)، علم الاقتصاد كعلم : (**يدرس تسيير الموارد الناذرة و أشكال تحويل هذه المواد**)، فهو علم (**يبين السبل التي يتبعها الأفراد و المجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة و التي لا حصر لها، باستعمالهم و سائل محدودة**).

نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد يهتم بظاهرتين:

- ظاهرة ندرة الموارد التي يرغب الإنسان في الحصول عليها.
- ظاهرة اجتهاد الإنسان في تحويل هذه الموارد قصد إشباع رغباته.

التعريف الثاني – "ريمون بار""Raymon Barre"-:

علم الاقتصاد هو :

(**علم دراسة علاقات الأفراد بعضهم ببعض، و علاقاتهم بالأشياء، في سعيهم نحو الوصول إلى الرفاهية المادية**).

نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة:

- علاقة الإنسان بالمادة التي يعمل على تحويلها.
- اجتهاده في إطار تنظيمي اجتماعي معين.
- هدف النشاط الاقتصادي هو الوصول إلى تحقيق المزيد من الرفاهية و الازدهار المادي.

التعريف الثالث – التعريف الماركسي-:

علم الاقتصاد هو:

(**علم دراسة الحياة الاقتصادية في إطار التنظيم الاجتماعي و مرحلة التطور التاريخي**).

(**علم القوانين التي تضبط مختلف العلاقات الاجتماعية و أساليب الإنتاج**).

نستخلص من هذا التعريف أن موضوع الاقتصاد السياسي هو:

- دراسة العلاقات الاجتماعية للأفراد الناتجة عن ملكية وسائل الانتاج، في سياق تطورها التاريخي.
- البنية الاقتصادية هي التي تحدد طبيعة البنية الفوقية السياسية و القانونية و الاجتماعية.
- علم الاقتصاد هو علم التطور التاريخي لكيان الانتاج الاجتماعي.

التعريف الرابع – التعريف الإسلامي-:

- علم الاقتصاد هو:
- (**ذلك العلم الذي يدرس علاقات الأفراد الاقتصادية، بهدف تحقيق و إشباع حاجاتهم المادية، في إطار التشريعات الإسلامية المحددة لطبيعة و حدود النشاط الاقتصادي**).

نستخلص من هذا التعريف أن مفهوم الاقتصاد السياسي الإسلامي يتمحور حول:

- يعنى الإسلام بقضايا المادية الاقتصادية للأفراد.
- لا يفصل الدين الإسلامي بين الأهداف الدنيوية للنشاط الاقتصادي و الأهداف الأخروية، فتلبية حاجات الأفراد المادية عني بها الإسلام كوسيلة لبلوغ الحياة الكريمة التي ترعى القيم، و تنمي خصائص الإنسان العليا، و تزكي ثواب الله في الآخرة، وهذا مصداقا لقوله تعالى:

{**و ابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة و لا تنسى نصيبك من الدنيا** } (صورة القصص الآية 77)

من خلال هذه التعاريف المختلفة يمكن أن يحدد محتوى علم الاقتصاد/ الاقتصاد السياسي في :

1 -يهتم علم الاقتصاد في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة. فهو يلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية .

2 -يهتم علم الاقتصاد في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية (التشابه الناتج عن التكرار) التي تطبع التصرفات الإنسانية. فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث عن محددات الظواهر الاقتصادية وآثارها، وإيضاح و تفسير العلاقات العامة الثابتة التي تقوم بينها، أي **اكتشاف القوانين الموضوعية** التي تقيم نظما منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية.

3 -يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية. فهو لا يقترح أهدافا سياسية أو اجتماعية، ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة. ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق .

4 -في مواجهة أهداف معينة وفي إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية.

– إنه العلم الذي يتتبع قوانين الظواهر الاقتصادية في المجتمع، وينشأ عن العمليات المشتركة للبشرية لإنتاج الثروة بقدر ما لا يتم تعديل هذه الظواهر من خلال السعي وراء أي شيء آخر.

– الاقتصاد هو دراسة للشخص في الأعمال العادية للحياة، حيث يستفسر عن كيف يحصل على دخله وكيف يستخدمه، وهكذا فإنه من جانب دراسة الثروة وعلى الجانب الآخر والأهم، جزء من دراسة الإنسان.

– الاقتصاد علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل المحدودة ذات الاستخدامات المختلفة.

المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بمختلف فروع العلوم الأخرى

هناك ارتباط وثيق بين أوجه المعرفة العلمية المختلفة، فهناك علاقة تفاعل متبادل تترجم في شكل تأثير وتأثر بين علم الاقتصاد ومختلف العلوم الأخرى، سواء كانت اجتماعية أو تطبيقية، فكل علم يترك بصمات واضحة في ميدان الاقتصاد سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية[25].

وعليه سوف نتناول العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى، سواء كانت علوم اجتماعية (الفرع الأول)، أو علوم تطبيقية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: علاقة الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

تهدف دراسة العلوم الاجتماعية الأخرى في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي إلى إيضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بينها وبين علم الاقتصاد. وعليه يلاحظ المرء أن هناك تداخلا كبيرا بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، مثل علم الاجتماع (أولا)، والقانون (ثانيا)، وعلم السياسة (ثالثا)، والتاريخ (رابعا)، وعلم النفس (خامسا).

[25]– أحمد محمد مندور وأخرون، مقدمة في الاقتصاد الجزئي، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2001، ص 12. أنظر أيضا: شطيبي حنان، محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2017–2018، ص 12.

أولا- علاقة الاقتصاد بعلم الاجتماع

بَيَّنَ الأستاذ **Joseph A. Schumpeter** العلاقة القائمة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع، فقال أن "**التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه**"[26]. فعلم الاجتماع يقدم للاقتصادي المعلومات الضرورية عن المناخ والجو الاجتماعي، مثل دراسة حالة الفقر لمناطق الريف في أي بلد، فلا بد من توافر المعلومات عن المناخ والجو الاجتماعي السائد في تلك المناطق من أجل رفع مستواهم وحل مشاكلهم[27].

يلتقي علم الاقتصاد وعلم الاجتماع في أكثر من موضوع، فالثروة التي هي بؤرة علم الاقتصاد لا توجد إلا في مجتمع ولا تنتج إلا عن طريق الأيدي العاملة ولا تتناول إلا بين أفراد تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية، كما يهتم علماء الاجتماع بدراسة العلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال أي بين العمل ورأس المال، والذي أصبح قوة اجتماعية لأنه ثمرة الجهد الذي يبذله أفراد المجتمع منذ القدم، ومن هنا نشأت النظريات الاشتراكية التي مهدت لقيام نظم سياسية واجتماعية تستند على أسس اقتصادية[28].

ثانيا- علاقة الاقتصاد بالقانون

تقوم في كل المجتمعات الإنسانية مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأفراد بعضهم ببعض، وعلاقات المتولين مختلف وظائف السلطة على مستوياتها المختلفة، ويصير الحديث عندئذ عن ما يسمى بالقانون العام، ثم علاقة الأفراد فيما بينهم ويصبح الأمر حينئذ داخلا في نطاق ما يعرف بالقانون الخاص[29]. والقانون في الحالتين يعتبر إطارا يتم في داخل النشاط الاقتصادي،

---

[26]- جوزيف أ. شومبيتر، تاريخ التحليل الاقتصادي، الجزء الأول، ترجمة حسن عبد الله بدر، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، القاهرة، 2005، ص 67.

[27]- أنظر: محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 44-45. جوزيف أ. شومبيتر، المرجع السابق، ص 68.

[28]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 59. أنظر أيضا: دويدار محمد، المرجع السابق، ص ص 54-56.

[29]- فمثلا تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم، والجمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية، أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع. أنظر: لصاق حيزية، محاضرات في مدخل لعلم الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة العقيد آكلي محند أولحاج - البويرة، 2017-2018 ص 6. زكريا محمد بيومي، مبادئ الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986، ص 37.

فعملية بيع وشراء سلعة معينة، لها مضمونها الاقتصادي الذي يتمثل في الكمية المتعامل عليها ونوع السلعة والثمن الخاص بها، كما أن لها في نفس الوقت إطارها القانوني المتعلق بمدى شرعيتها، وتنظيم حقوق أطراف العقد والتزاماتهم، وأثر هذه العملية في حقوق الغير، والفصل فيما قد ينشأ عنها من منازعات ... الخ[30].

فمثلا ما يجوز وما لا يجوز انعقاده بين الأفراد من تعامل يحدده القانون، ما يسود وما لا يسود من تشريع يحدده الواقع الاجتماعي ومن عناصره الأساسية الواقع الاقتصادي، والصلات المتقدمة بين الاقتصاد والقانون لا تجري في كافة المجتمعات على وتيرة واحدة، فلكل مجتمع تنظيمه القانوني الذي يعكس إلى حد بعيد الضرورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه، بقصد الوصول إلى تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الذي يأخذ به، ومن هنا عد التنظيم القانوني عنصر مكون للنظام الاقتصادي[31].

ثالثا- علاقة علم الاقتصاد بالسياسة

تبحث العلوم السياسية طبيعة السلطات العامة ووظائفها والعلاقات بينها ومبادئ الحكم والمهام التي تقوم بها السلطة الحاكمة للجماعة، ومما لاشك فيه أن ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق الصلة، ذلك لأن أي نظام اقتصادي يعمل في ظل ظروف سياسية معينة يكون متأثرا بها ومؤثرا فيها في نفس الوقت، ولقد كان ذلك أحد الأسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف لمدة طويلة "بالاقتصاد السياسي"[32]. كما أن صانعي القرارات السياسية لا يغفلون الأمور الاقتصادية، كما وأن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر تأثرا واضحا بالأوضاع الاقتصادية[33].

[30]- ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 34.

[31]- أنظر: رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 66. زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007، ص 40.

[32]- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1973، ص 21.

[33]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 59.

رابعا- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

لعلم الاقتصاد ارتباط وثيق بعلم التاريخ لمعرفة ماضي المجتمعات المعاصرة، وذلك بقدر احتياج الاقتصاديين للتعرف على تطور النظم والأفكار الاقتصادية المختلفة ومعالم كل من هذه النظم. فعالم الاقتصاد لا يستطيع إغفال تاريخ الاقتصاد وتجارب الأمم الماضية في المجال الاقتصادي وتلمس مواطن القوة والضعف في التجارب الماضية، وأن الأبحاث التاريخية تقدم خدمات هامة للاقتصادي لأنها تلقي الضوء على الأطر الحقوقية والاجتماعية والنفسية والدينية للوقائع والفعاليات الاقتصادية[34].

كما دعت أهمية علم التاريخ المدرسة التاريخية الألمانية إلى بناء كامل نظرياتها على تاريخ الوقائع الاقتصادية. والتحليل الاقتصادي لعصر من العصور يستوجب العودة إلى ذلك العصر لدراسة مؤسساته السياسية وتاريخه الاجتماعي من حروب ومعاهدات وعلاقات دبلوماسية وسياسية مع الآخرين[35].

خامسا- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

يهتم علم الاقتصاد كثيرا بمعرفة السلوك الخارجي للأفراد في الإنفاق والاختيار وتلبية حاجاتهم، لذلك فهو يستعين بعلم النفس لكي يستطيع فهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك، لأن سلوك الأفراد في المجتمع وتصرفاتهم بشكل معين يؤثر إلى حد بعيد في التطورات الاقتصادية في هذا المجتمع، مما يتعين معه أخذ التحليل النفسي في تفسير بعض الظواهر الاقتصادية[36].

إن أكبر دليل على ذلك هو تأثير الشائعات على الحياة الاقتصادية في بلد معين، فلو تصورنا انتشار شائعة مفادها أن أزمة اقتصادية ونقدية سوف تحل بالمجتمع، فإننا سوف نرى أن الناس يهرعون إلى البنوك لسحب أموالهم وشراء الذهب مثلا، فبعد الانخفاض السريع الذي حدث في

[34]- لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 6. أنظر أيضا: ساقور عبد الله، المرجع السابق، ص 31.

[35]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

[36]- إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 21.

بورصة نيويورك تزاحم الناس على صناديق البنوك لسحب ودائعهم وشراء الذهب خوفاً من انهيار قيمة الدولار، لكن عملهم هذا ساهم في تخفيض سعر الدولار. ومن هنا تبدو مهمة الباحث الاقتصادي، فهو يهتم بدراسة انعكاسات رغبات المستهلكين في مقدار ما ينفقونه من دخول للحصول على السلع والخدمات المختلفة[37].

الفرع الثاني: علاقة الاقتصاد بالعلوم التطبيقية

بالإضافة إلى التداخل الكبير بين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى، يعتمد كذلك علم الاقتصاد بشكل كبير ومتزايد على بعض العلوم التطبيقية كالمنطق (أولا)، والإحصاء (ثانيا)، والرياضيات (ثالثا).

أولا- علم الاقتصاد والمنطق

يستفيد علم الاقتصاد بما يقدمه المنطق من مناهج بحث مختلفة لتفسير الظواهر الاقتصادية، فيستفيد الاقتصاد بما يقدمه له المنطق من أدوات استنباط واستقراء، لفهم وتفسير الظاهرة والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه ظاهرة اقتصادية ما. ومن ناحية أسلوب البحث العلمي المتبع يرتبط علم الاقتصاد بعلم المنطق ارتباطا وثيقا، وهناك صعوبة يواجهها أي دارس للاقتصاد إن لم يكن قد سبق له التعرف على قواعد علم المنطق، أو إن لم تكن له على الأقل تلك القدرة الطبيعية على استيعاب المناقشات المنطقية المبنية على استخراج وترتيب الأسباب والنتائج[38].

إن النظريات العلمية الاقتصادية لا تكون صحيحة إلا إذا كانت منطقية ولا يتسنى فهمها إلا إذا عرف الباحث كيف تستعمل المقدمات والمسلمات، ويبني عليها الأفكار ليستخلص منها النتائج. لأن الفرضيات التي لا تكون منطقية تقود إلى نتائج خاطئة، فإذا لم يكن هناك فعلا مشكلة اقتصادية أو اجتماعية لا يمكن أن يكون هناك دراسة منطقية مبنية على حقائق واقعية[39].

[37]- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، المرجع السابق، ص 69.

[38]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

[39]- المرجع نفسه، ص 64.

ثانيا- علم الاقتصاد والإحصاء

يرتبط علم الاقتصاد ارتباطا وثيقا بدراسة الإحصاء، وذلك لأن تحليل الظواهر الاقتصادية يستدعي جمع البيانات عنها، فإن توافر البيانات في شكل عددي والجداول الإحصائية ومختلف أنواع الحسابات تعتبر بمثابة المادة الأساسية التي يعتمد عليها أي باحث اقتصادي. وجدير بالذكر هنا أن نقرر أسلوب الوصف في الاقتصاد أقل دقة وتحديداً من مجموعة العلوم الطبيعية[40].

نفهم مما سبق، أن طبيعة علم الاقتصاد كعلم من العلوم الاجتماعية يختص بالتصرفات الإنسانية والاجتماعية والتي تعد في غاية التعقيد. وهذا بالطبع عكس علم الإحصاء الذي يبحث في أساليب جمع البيانات وتبويبها وتحليلها إلى نوع من المعرفة أو اتخاذ القرارات، وقد ساعد التقدم المستمر في جمع البيانات الإحصائية والقدرة على تصنيفها وعرضها بطريقة علمية على جعل أسلوب الوصف في الاقتصاد أكثر دقة. فهنا يظهر الربط حيث أنّ دراسة الظواهر والمشاكل الاقتصادية يحتاج في كثير من الأحيان إلى بيانات إحصائية وتحليل هذه البيانات لاستخلاص النتائج منها. ولكن الاقتصاديين بالخصوص في الدول النامية ما زالوا يعانون إمّا من عدم وجود البيانات الإحصائية المطلوبة أو من عدم دقتها، مما يؤثر بلا شك عل دقة الوصف العلمي للظواهر الاقتصادية[41].

ثالثا- علم الاقتصاد والرياضيات

يستخدم علم الاقتصاد الأساليب الرياضية لقياس معدل النمو، أو تتبع نمو الدخل وغيره من الظواهر الاقتصادية، ليتمكن من تفسيرها وعرضها بصورة رقمية توضح درجتها بشكل مفهوم[42]. وعليه، يعتمد الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان أساليب رياضية في البراهين والتحليل، فمثلا عند حساب تكاليف المشروع أو الدخل يستخدم بعض المعادلات الرياضية لإثبات صحة ذلك، ومع

[40]- شطيبي حنان، المرجع السابق، ص 13. أنظر أيضا: لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 6.

[41]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 61.

[42]- عمرو محي الدين، عبد الرحمان يسرى أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1974، ص 2.

تزايد استخدام الأساليب الرياضية في الاقتصاد ظهر الاقتصاد الرياضي، وكذلك الاقتصاد القياسي الذي يجمع كلا من الرياضيات والإحصاء[43].

فالرياضيات كما لا يخفى على القارئ الذي درس مبادئها تنتمي لعلم المنطق، واستخدام الأسلوب الرياضي في الاقتصاد يجعل تحليل بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة أمراً سهلاً كما يتيح التوصل إلى نتائج محددة في شكل كمي[44]. ومن خلال دراسة علم الاقتصاد سوف يتضح للقارئ أن الالتجاء إلى الأسلوب الرياضي في بعض الأحيان يسهل الوصول إلى النتائج المتوقعة.

المطلب الثالث: منهج علم الاقتصاد

المنهج العلمي هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة علم ما للوصول إلى القوانين التي تحكم ذلك العلم، وأن الهدف من البحث العلمي هو الوصول إلى حقيقة الشيء موضوع البحث، والوصول إلى الحقيقة لا يمكن أن يتم دفعة واحدة، بل لا بد من إتباع خطوات معينة تعرف بالتحليل العلمي[45].

لدراسة هذا الموضوع، ينبغي الإشارة أولا إلى مشتملات منهج علم الاقتصاد (الفرع الأول)، ثم تبيان منهج أو طريقة البحث في علم الاقتصاد (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مشتملات منهج علم الاقتصاد

تعتمد العلوم الاقتصادية على النماذج، وهذه النماذج عبارة عن صورة مبسطة من العالم الواقعي تقوم على العديد من التعميمات والفرضيات. ويتم طرح الفرضيات أولا، ثم يجري اختبار كل فرضية على حدة عن طريق البيانات التجريبية، وفي حال ثبوت صحتها يتم تحويلها إلى نظرية أو قانون أو قاعدة، وتستخدم أيضاً هذه النماذج في استنتاج التنبؤات. وعليه، سنتناول موضوع ومنهج علم الاقتصاد (أولا)، والقوانين الاقتصادية (ثانيا).

[43]– لصاق حيزية، المرجع السابق، ص 6.

[44]– خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 60.

[45]– محمد حامد دويدار، مجدي محمود شهاب، المرجع السابق، ص 25.

المبحث الأول: المشكلة الاقتصادية:

يناقش هذا المبحث المشكلة الاقتصادية باعتبارها موضوع اهتمام كل من علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي، كما أن النظم الاقتصادية على اختلافها جاءت في مجملها لتجد حلا لهذه المشكلة كل وفق مبادئه ووجهة نظره التي تميزه عن النظم الأخرى.

أولا: مفهوم المشكلة الاقتصادية.

تشكل المشكلة الاقتصادية جزءا من المشكلة الإنسانية العامة، إذ الاقتصاد يمثل جانبا من شؤون حياة الإنسان لا كلها، غير أن تحديد هوية، وحقيقة هذه المشكلة كانت، ولا زالت نقطة اختلاف بين المذاهب، والنظم المختلفة.

فالرأسمالية مثلا تعتبر أن المشكلة الاقتصادية هي قلة الموارد الطبيعية نسبيا، نظرا إلى محدودية الطبيعة نفسها، والتي لا تفي بالحاجات المادية الحياتية للإنسان، التي تبدو في تزايد مستمر، فتنشأ المشكلة حول كيفية التوفيق بين الإمكانات الطبيعية المحدودة، والحاجات الإنسانية المتزايدة.

في حين نجد الماركسية تؤمن بأن المشكلة الاقتصادية تتمثل بالتناقض المستمر بين الشكل والنظام الذي يتم به الإنتاج في المجتمع، وبين نظام التوزيع.

في حين يكشف الإسلام عن حقيقة المشكلة بنحو آخر، وبخلاف ما تطرحه الرأسمالية والماركسية، أو غيرهما، فالمشكلة لا تكمن في قلة الموارد الطبيعية حتى لا تكون قادرة على الوفاء بالحاجات الإنسانية المتزايدة، ولا في التناقض بين نظامي الإنتاج والتوزيع، وإنما في الإنسان نفسه[1] .

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **المشكلة الاقتصادية بين التوصيف والحل، من منظور اقتصاديٍ إسلامي**، بحث مقدم لمنتدى الاقتصاد الإسلامي بدبي، 2015، ص6.

يكمن جوهر المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة بمختلف أنواعها وأحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار، حيث واجهت الإنسان منذ وجوده على سطح الأرض مشكلة التعدد والتزايد في رغباته وحاجاته، في حين أن إمكانياته تتميز بالمحدودية والندرة، وهنا يتضح لنا جليا مضمون المشكلة الاقتصادية التي حاول علم الاقتصاد إيجاد حلول لها، فنجد أن هذه المشكلة تواجه الأفراد والمجتمعات، سواء بالاقتصاديات المتقدمة أو النامية، وحتى المتخلفة، الرأسمالية منها أو الاشتراكية وحتى التي تعمل بالنظام المختلط[1].

وتعرف المشكلة الاقتصادية بأنها: (عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد، ووسائل الإنتاج)[2] ، أما الذي يختلف فهو طريقة حلها، وعلاجها، والتعامل معها، أو حدة هذه المشكلة، وآثارها السلبية[3].

كما تعرف على أنها: (محدودية الموارد، وكثرة الحاجات، التي تفرض على المجتمع الاختيار، ووضع الأولويات، ومن ثم التضحية، فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معين بالمقارنة بين حاجات ورغبات أفراد المجتمع المتعددة، والمتنوعة، والمتجددة عبر الزمن)[4].
فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها، ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كل دولة إذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة، والمتجددة باستمرار[5].

---

[1] فرجي كرمية، فراح رشيد، **محاضرات في مدخل للاقتصاد**، مطبوع مقدمة لطلبة LMD ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2013-2014 ،ص: 06

[2] السيد محمد السريتي **مبادئ الاقتصاد الجزئيّ**. الإسكندرية : الدار الجامعية، ط1، 2004، ص30.

[3] محمود يونس ، **أساسيات علم الاقتصاد**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 1985، ص 39.

[4] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سبق ذكره**، ص8

[5] إسماعيل عبد الرحمن، **مفاهيم ونظم اقتصادية**. عمان (الأردن): دار وائل، 2005م ص32.

ويرى الأستاذ الدكتور محمد شوقِي الفنجرِي أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة تعدد الحاجات، مع ندرة الموارد، وبعبارة مبسطة هي مشكلة الفقر الذي لا يعدو كونه مظهرا من مظاهر زيادة الحاجات مع قلة الموارد .

ومن هنا، فإنه يرى أن موضوع المشكلة الاقتصادية، وعلاجها هو موضوع الاقتصاد كله، ممثلا في ضرورة كفاية الإنتاج، وتكافؤ التبادل، وسلامة التوزيع، وترشيد الاستهلاك .

والمشكلة الاقتصادية هي مشكلة سلوكية، يتسبب فيها الإنسان، وذلك من عدة وجهات منها:

أولا :حين يفرط في الاستهلاك بشكلٍ لا قيود له، فيغرق في الترف، والإسراف، والتبذير في الأمور الفاسدة.

ثانيا :حينما تسود الأثرة، والظلم، والطغيان؛ فيحدث نهب الدول، والاستيلاء على خيراتها، واستعمارها، وقهرها، ومنع حدوث أي تنمية بها.

ثالثا :حين يركن الإنسان إلى الكسل، والخضوع وترك العمل[1].

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة بل تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة اقتصاديا أو متخلفة. فالمشكلة الاقتصادية لا تختلف في أركانها، أسبابها ولا في عناصرها من مجتمع لآخر.

[1] عبد الجبار السبهاني، **الأسعاروتخصيص الموارد في الإسلام**. دار البحوث للدراسات الإسلاميَّة، ط1، 2005، ص 251.

ثانيا: عناصر المشكلة الاقتصادية:

تتكون المشكلة الاقتصادية من العناصر التالية:

أ/ ندرة الموارد:

والمقصود بالندرة هو الندرة النسبية للموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع رغبات الإنسان[1]، أو هي عبارة عن معنى نسبي يعبر عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها، فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات البشرية التي ينبغي إشباعها، أي أنه نادر من حيث كمية عرضه المتاح قياسا بمستوى الإشباع المطلوب للحاجات[2].

وفي حالة الندرة نسبية يعني أن بإمكان الإنسان تنمية الموارد الاقتصادية، وتخفيف حدة الندرة، فبقدر ما تزداد درجة تقدم المعرفة الفنية والتقنية، وبقدر ما نعرف من خصائص الأشياء ومن القوانين التي تحكم العلم بقدر ما يسهل ذلك في زيادة الاستفادة من هذه الموارد وإشباع الحاجات الإنسانية.

ومن الأمور المسلم بها أن مشكلة الندرة تلازم كافة المجتمعات الإنسانية سواء في ذلك الدول الغنية أو الدول النامية والفقيرة. وهذه الصفة الأساسية لمسألة الندرة تجعل منها أمرا نسبيا. لذلك فإن حل المشكلة الاقتصادية يتطلب منا دوما حسن استغلال الموارد النادرة ذات الاستعمالات المختلفة والمتعددة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن استعمال على النحو الذي يحقق أقصى الغايات ويلبي أكبر إشباع ممكن من حاجات ومتطلبات الإنسان.

[1] طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته، المجلد 01**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 1998 ، ص 16

[2] إسماعيل عبد الرحمن، **مرجع سبق ذكره**، ص 33

ب/ لا نهائية الحاجات:

إن من أسباب وجود المشكلة الاقتصادية كون حاجات الإنسان لا متناهية وغير محدودة فمن طبيعة الإنسان أنه كلما أشبع رغبة تثور في نفسه رغبات أخرى، وتعرف الحاجة بأنها: (شعور شخصي بالرغبة في الحصول على شيء معين ويرافق هذا الشعور عادة إحساس بالحرمان وبعدم الرضا، أو الألم الأمر الذي يدفع بصاحب هذه الحاجة إلى تلبيتها[1].

وهذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية، فكل فرد هو الذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما إذا كان لديه حاجة يريد إشباعها ومدى هذه الحاجة، فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية[2].

بعض الحاجات يتم إشباعها دون بذل جهود كبيرة من قبل الإنسان، نظرا لأن وسائل إشباعها متاحة في الطبيعة مثل: (الهواء — ضوء الشمس)، وهناك حاجات ضرورية أخرى لا بد من بذل مزيد من الجهد أو المال أو كليهما لإشباعها نظرا لأنها غير متاحة بشكل مباشر فإشباع الحاجة إلى الطعام والملبس والمأوى تقتضي القيام بنشاط اقتصادي حتى يتم تلبية وإشباع تلك الحاجات، التي تنقسم إلى حاجات اقتصادية، وحاجات غير اقتصادية، والذي يفرق بين النوعين من الحاجات ليس طبيعة الحاجة وإنما وسيلة إشباعها، فإذا كانت وسيلة الإشباع لا تتطلب بذل الجهد، أو المال فهي حاجة غير اقتصادية وتسمى مجانية وتوجد في الطبيعة كالهواء وضوء الشمس، أما إذا كانت وسيلة

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور**. ص 16

[2] محمد خليل برعي، **مبادئ الاقتصاد**. مصر: دار الثقافة العربية، 1992، ص 13

الإشباع غير متوفرة بنفس الغزارة للسلع المجانية، وتحتاج إلى بذل الجهد أو المال أو كليهما فتلك حاجة اقتصادية لا تتوافر بالغزارة نفسها المتوفرة في السلعة المجانية، مثل: (المعادن والغذاء).

وتعد الحاجة أساس النشاط الاقتصادي، لأنه لا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي ما لم يكن هناك دوافع تحرك الفرد، وتلح عليه في السعي لطلب الرزق، ومن هنا يتنوع النشاط الاقتصادي تلبية لتنوع الحاجات الإنسانية.

وتتسم الحاجات الاقتصادية بما يلي:

- **قابلية الحاجة للإشباع:** إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقا لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.
- **نسبية الحاجات:** إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية انعكاسا لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدن[1].
- الحاجات الاقتصادية قابلة للحلول محل بعضها البعض.

والمقصود بلا نهائية الحاجات الاقتصادية أن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له

[1] عبد الوهاب جودة الحايس ، **تقدير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية**. مصر: جامعة عين الشمس، ص 11

ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي، وهذه الخاصية للحاجات الإنسانية إذ لم يرضى عنها أهل الزهد والقناعة، لكنها لاشك من أهم دوافع الرقي والتقدم الاجتماعي، فلولاها لبقي الإنسان في مستويات غير مقبولة من المعيشة، قنوعا بما لديه مادام قادر على إشباع حاجاته البسيطة[1].

ج/ الاختيار:

نتيجة لتعدد وتطور الحاجات الإنسانية وندرة الموارد الاقتصادية، يجد الإنسان نفسه تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أي الحاجات يشبع أولا، وذلك لعدم القدرة على إشباع كل هذه الحاجات، فندرة الموارد يتطلب منا استغلال الموارد الاقتصادية النادرة ذات الاستعمالات المتعددة والمختلفة على أفضل وجه ممكن وتوظيفها في أحسن الاستعمالات في سبيل تحقيق أقصى الغايات وأكبر قدر ممكن من الإشباع لحاجاتنا اللا محدودة، وهذا يتطلب منال ترتيب هذه الحاجات حسب أولويتها وأهميتها أي سلم الأفضليات.

والمقصود بالاختيار: (الاختيار القائم على المبادئ الاقتصادية والمرتكز على منطق العقلانية والذي يعني التوفيق بين الاستعمالات البديلة المتاحة له، أي الاختيار بين أي الحاجات التي يجب على الإنسان أن يقوم بإشباعها وأي الحاجات التي يضحي بها ويتخلى عن إشباعها)[2]. وما ينطبق على الفرد في مشكلة الاختيار فإن الجماعة أيضا تواجه بنفس المشكلة وكذلك المجتمع والدولة فتدعوها ندرة مواردها إلى ضرورة توجيهها نحو إشباع الرغبات وذلك على حساب الحرمان من إشباع رغبات أخرى.

[1] **المرجع السابق**، ص 14

[2] توفيق عبد الرحيم حسن، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. عمان دار الصفاء، 2005، ص28

أي أن الدول مطالبة باستمرار أن تقتصد في استخدام مواردها المحدودة، وأن تتجنب أي إهدار فيها لذلك نجد أن الدول والجماعات المتقدمة تراعي هذا المبدأ حيث تختار وتنتقي طريقة الاستخدام الأمثل التي تؤدي إلى تحقيق أعلى إشباع ممكن لأفرادها، وذلك بالمقارنة الأخرى البديلة ويتحقق ذلك عن طريق القيام بدراسة جميع الطرق الممكنة لاستخدام مورد من الموارد والمفاضلة على أساس نسبة العائد إلى الموارد المستخدمة واختيار الطريقة المثلى التي تعطي أكبر إشباع ممكن بأقل نسبة من الموارد[1].

ثالثا: حلول المشكلة الاقتصادية.

يختلف حل المشكلة الاقتصادية باختلاف النظم المتبعة، فالنظام الرأسمالي يعالجها عن طريق زيادة السلع والخدمات لأنها عبارة عن تضارب بين الحاجات غير المحدودة والموارد المحدودة فمن الطبيعي أن يرتكز علاج المشكلة الاقتصادية على كيفية زيادة السلع والخدمات، ولو فرضنا أن السلع والخدمات المنتجة في مجتمع ما ممثلة بمنحى إمكانيات الإنتاج فسيكون ذلك بزيادة عناصر الإنتاج أو التكنولوجيا[2] .

و هذا يعني أنه بالتطور التكنولوجي الذي يسعى النظام الرأسمالي إلى تحقيقه يتم تحقيق التنمية الاقتصادية وحل المشكلة الاقتصادية.

في حين يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية، فعوامل الإنتاج مملوكة بالكامل أو تكاد للدولة، كما أن الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق، فهي ببساطة تقوم بحل المشكلة الاقتصادية

[1] إسماعيل محمد هاشم، عبد العزيز علي السوداني، **مبادئ الاقتصاد الاجتماعي**. (د.م)، (د.ن)، 1993، ص28

[2] صديقي شفيقة ، **محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية**. جامعة الجزائر3: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،2017،ص29

عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط الذي يأخذ شكل هيئة أو لجنة و يقوم بدارستها و أبحاث مستفيضة مسبقة قبل أن يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ[1] .

فجهاز التخطيط هو الذي يحدد نوعيا وكميا تلك السلع كما أنه يقوم بتنظيم عملية الإنتاج بتعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع إلى سلع وخدمات متاحة وإتاحتها لمختلف استخداماتها البديلة[2] .

كما أن هذا النظام يهدف إلى تحقيق الكفاية والعدالة الاجتماعية ، فالكفاية تعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة، والعدل بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات في المجتمع بين مختلف أفراده[3].

[1] عادل أحمد حشيش و آخرون ، **أساسيات الاقتصاد السياسي** .بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية،2003 ، ص96

[2] أحمد جامع، **الاقتصاد الاشتراكي . (دراسة نظرية تحليلية)** . القاهرة :دار النهضة العربية ، 1969،ص192

[3] محمد دويدار، **مدخل الاقتصاد السياسي**، بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية،2009 ، ص72

يتم النشـاط الاقتصـادي وفقا للعديد من المراحل، وهي: الإنتاج، وهو عملية إنشـاء السـلع والخدمات (الفرع الأول). التبادل، وهو الفعل الذي يتم بموجبه توفير السـلع والخدمات لاسـتهلاكها (الفرع الثاني). والاستهلاك، وهو الفعل الذي يتم من خلاله إشباع الحاجات (الفرع الثالث).

الفرع الأول: عملية الإنتاج

في إطار مجموعة معينة يتم نشـر الأنشـطة الاقتصـادية ضـمن مجموعات فرعية محددة، تسـمى القطاعات الاقتصـادية، والتي تندرج فيها عملية الإنتاج. وعلى هذا الأسـاس، يربط أغلب علماء الاقتصـاد بين الإنتاج والعرض كأنشـطة اقتصـادية، باعتبار أنه لا مجال للكلام عن عرض السلع والخدمات دون أن يسبقها مرحلة هامة وأساسية، هي مرحلة إنتاج السلع والخدمات[99].

للإنتـاج عدة مفـاهيم مختلفـة تتنوع بحسـب الفكرة التي يـدور حولهـا كـل مفهوم. وعليـه سنتعرض إلى تعريف الإنتاج من عدة زوايا (أولا)، وتحديد عناصره المختلفة والمشاركة في العملية الإنتاجية (ثانيا).

أولا: تعريف الإنتاج

الإنتاج عبارة عن خلق المنفعة أو زيادتها، والإنتاج يتضـمن أية فعالية تجعل السـلع والخـدمـات متوفرة للنـاس، إذن فهي العمليـة التي تملأ الفجوة بين الموارد الطبيعيـة وحـاجـات المستهلك[100]. وعملية الإنتاج هي وظيفة في إطار مؤسسة من أجل الحصول على سلع وخدمات تسـتند وتعتمد على عوامل الإنتاج[101]. فالإنتاج هو اللحظة الأولى في العملية الاقتصـادية. ويتم تعريفه عموما على أنه تكوين أو خلق الثروة أو المنفعة، أي صنع سلعة أو إضافة منفعة جديدة لم يكن لها وجود[102].

هناك ثلاثة مفاهيم على الأقل للإنتاج، وهي:

[99]– محمد دويدار، المرجع السابق، ص 276. أنظر أيضا: عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 259.

[100]- SAY Jean-Baptiste, Op.cit., p. 36.

[101]– عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 67.

[102]– إسماعيل محمد هاشم، المرجع السابق، ص 205. أنظر أيضا: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 137.

– مفهوم ضيق يبقى فقط كإنتاج يقتصر على خلق السلع المادية، وبالتالي فقط أنشطة القطاعين الأولي (الإنتاج الطبيعي) والثانوي.

– مفهوم واسع يعرف بالإنتاج أي نشاط ينتج منفعة. في هذه الحالة، فإن القطاعات التي يتم النظر فيها هي قطاعات أولية وثانوية، ولكنها أيضًا عالية. وفقًا لهذا المفهوم، فإن الإنتاج يعني إنشاء المرافق.

– مفهوم وسيط يحتفظ بإنتاج تصنيع المنتجات، ولكنه يحتفظ أيضا بمجموعة كاملة من العمليات التي تطيل التصنيع: نقل المنتجات والتعبئة والتغليف. هنا ستكون القطاعات المعنية بالطبع أولية وثانوية، ولكنها أيضا جزء من قطاع التعليم العالي، يتوقف الإنتاج حيث يبدأ التسويق.

هذا الاختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين حول التعريف الوحيد للإنتاج يدل بالفعل على طبيعة تخصصهم. الاقتصاد السياسي هو علم اجتماعي على هذا النحو، فهو موضوع عدد من الخلافات، بقدر ما سنحظى بفرصة رؤيته لاحقًا[103].

ثانيا: عناصر الإنتاج

بحكم التقليد الذي يعود إلى الاقتصاديين الأوائل، تم تمييز ثلاثة عناصر أو عوامل للإنتاج، وهي: الأرض أو الطبيعة والعمل ورأس المال والتنظيم.

1- الطبيعية (الأرض)

يقصد بها كل الثروات الموجودة فوق سطح الأرض من مائية وحيوانية أو في جوفها من ثروات معدنية وكل الثروات المناخية وكل الثروات الموجودة خارج نطاق الكرة الأرضية والتي فتح غزو الفضاء إمكانية استغلالها. وهذه الموارد لا دخل لعمل الإنسان في إيجادها ويتمكن الإنسان بفضلها من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها لإشباع حاجاته[104]. كما أن هذه الموارد لا قيمة

[103]- DIOUF Mokhtar, Op.cit., pp. 34-35.

[104]– محمود الوادي وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 39. أنظر أيضا: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 139.

لها دون تدخل الإنسان ببذل الجهد الواعي لاستغلالها وتهيئتها لإشباع حاجاته، فالقطب الرئيسي في الظاهرة الاقتصادية بصفة عامة هو تلك العلاقة بين الإنسان والطبيعة[105].

والموارد الطبيعية قد تعتبر اقتصادية أو غير اقتصادية، إذا كانت متوفرة بكثرة كما هي صنفان:

– موارد طبيعية تتميز بسهولتها وقابليتها للتجدد، مثل الأنهار، النباتات، الغابات، الحيوانات...الخ.

– موارد طبيعية صعبة التجدد، تحتاج لوقت طويل، مثل المعادن باختلاف أنواعها[106].

2- العمل

يقصد به الجهد الإنساني اللازم للقيام بعملية الإنتاج، وذلك في شكل جهد عضلي أو ذهني يبذله الفرد من أجل الإنتاج، فلا يدخل فيه عمل الآلات. ويتميز العمل كعنصر من عناصر الإنتاج بأنه نشاط واع وإرادي من الإنسان بغرض المساهمة في الإنتاج[107].

أ- أنواع العمل:

للعمل نوعين أساسيين هما:

- ✓ **عمل عضلي:** هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل جهد بدني أكثر من الجهد الفكري.
- ✓ **عمل فكري:** هو ذلك العمل الذي يستلزم للقيام به عندما يتطلب فيه بذل جهد فكري أكثر من الجهد البدني.

هنا ينبغي الإشارة إلى أن هذا التقسيم للعمل لا يعني الفصل الكامل بين كل نوع من أنواع العمل، إذ غالبا ما يكون هناك تدخل بين الأنواع بعضها البعض. فمثلا لا يوجد نوع العمل الذي يعتمد على الجهد العضلي فقط دون استخدام الملكات الذهنية، وبالمثل لا يوجد عمل ذهني تماما لا يتطلب بعض الجهد العضلي[108].

---

[105]– عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 99-100.

[106]– زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 342-343.

[107]– مختار عبد الحليم طلبة، المرجع السابق، ص 126.

[108]– البلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 139.

ب- التخصص وتقسيم العمل:

إنه مع تطور البشرية وتطور الحاجات الإنسانية كما ونوعا زادت درجة تقسيم العمل ليس فقط بين الأفراد بل حتى بين الجماعات والأقاليم. وأن الكفاءة الاقتصـــادية للعمل تزيد مع زيادة التخصـص، والذي يأخذ صـورتين. أولا التخصـص في مهنة معينة، يقتصـر فيها الفرد على إنتاج سلعة أو خدمة واحدة فقط، ويتحصل على باقي السلع والخدمات التي يحتاجها عن طريق التبادل. كذلك قد يتم التخصـص داخل المشـروع معين تُقسـم فيه العملية الإنتاجية إلى العديد من العمليات الجزئية، يقتصـــر فيها كل عامل على عملية جزئية واحدة يتخصـــص فيها. وهذا ما يعرف بظاهرة تقسيم العمل. فكلما زاد تقسيم العمل كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنتاجية[109].

بالإضافة إلى أن لتقسيم العمل مظاهر متعددة تتمثل في تقسيمه إلى: التركيب الفيزيولوجي، حيث على أساسه تم تقسيم العمل بين الرجل والمرأة، والمظهر المهني الذي على أساسه تم تقسيم العمل بين الأفراد إلى عمل زراعي، وعمل صـــانعي، ورعي، وتجارة، والمســتوى العلمي الذي على أساسه تم تقسيم العمل بين الأفراد كل حسب اختصاصاته وقدراته، بحيث يقوم كل عامل بمهمة متميزة عن المهام التي يقوم بها باقي العمال داخل المشروع[110].

ج- مزايا وعيوب تقسيم العمل:

مزايا تقسيم العمل: يحقق تقسيم العمل العديد من المزايا، تتمثل في:

- اكتساب العامل مهارات وقدرات أكبر نظرا لتركيز الجهد على جانب معين من العمل.
- زيادة كميات الإنتاج التي يمكن للمشروع الإنتاجي خلقها خلال مدة معينة
- توزيع العمل على الأفراد حسب قدراتهم بجعل الرجل المناسب في المكان المناسب.
- يمكن تقسيم العمل من توفير وقت كبير جدا أثناء القيام بالإنتاج.

عيوب تقسيم العمل: قد يؤدي تقسيم العمل إلى:

---

[109]- لمزيد من التفصيل أنظر: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 143. عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 263. البلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 139-140.

[110]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 143-144.

- إظهار وشعور الأفراد العاملين بالملل وضيق الفكر، ويصبح العامل مجرد حلقة في آلة، لا دخل له فيها.
- تقسيم العمل يؤدي إلى أن العامل يصبح معتمدا كليا على العملية الإنتاجية التي يؤديها، ولا يمكن أن يؤدي غيرها، مما يعرضه للبطالة إذا ما كسد سوق الصناعة التي يعمل فيها.
- يجعل تقسيم العمل العامل غير قادر على القيام بأعمال أخرى، حتى ولو كانت ذات صلة بأعماله.
- قتل روح الابتكار والتفكير بالنسبة للعامل من ناحية، وتوفير عدد من العمال بسبب انتشار استعمال الآلات من ناحية اخرى[111].

3- رأس المال

يمثل رأس المال عنصر أساسي من عناصر الإنتاج غير البشرية (المادية)، والذي يزداد دوره وأهميته باضطراد في الاقتصاديات الحديثة. ورأس المال هو نتيجة الاقتصاد والتقتير، بمعنى أنه يمكن الحصول عليه بالسعي وراء جمع الأموال وعدم استهلاكها دفعة واحدة[112].

أ- تعريف رأس المال بالمعنى الفني:

يختلف مدلول رأس المال باختلاف الموضوعات التي يتناولها، ويمكن أن نميز بين عدة معاني لرأس المال. فقد يقصد به مجموعة الأموال المنتجة التي لا يراد بها إشباع حاجة مباشرة بل يقصد به المعاونة في إنتاج أموال أخرى، ومثال ذلك مجموع الآلات والمباني والمواد الأولية والتحسينات التي تجرى على التربة، والسلع نصف المصنعة. وهي مجموع الأموال التي يملكها شخص معين أو هيئة معينة في لحظة معينة[113]. وبصفة عامة يقصد برأس المال مجموعة غير متجانسة من الأموال التي سبق إنتاجها والتي تستخدم في عملية الإنتاج، من أجل خلق وزيادة

[111]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص ص 144-146. أنظر أيضا: عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 263.

[112]- ويليام ستانلي جيفونس، الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح، كامل إبراهيم، صالح نور الدين، محمد مسعود، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013، ص 49. أنظر أيضا: حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص ص 203-205.

[113]- خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 163.

إنتاجية المنتجات بنوعيها الاستهلاكي والإنتاجي. وتشمل أدوات العمل مثل الآلات، والمدخرات النقدية المخصصة للاستثمار[114].

إلى جانب رأس المال الفني ظهرت مفاهيم أخرى لرأس المال، منها رأس المال المحاسبي، والذي يقصد به تلك القيمة النقدية لأموال المشروعات (رأس المال بالمعنى الفني)، والتي تستهلك إما ماديا أو اقتصاديا. أو هو مجموع الأموال المنقولة أو غير المنقولة لشخص ما أو لمشروع ما، وهي تبقى ثابتة على ما هي عليه دون نقصان[115].

ب- أقسام رأس المال:

لقد تم تقسيم رأس المال إلى أقسام عديدة، من أبرزها تقسيمه إلى رأسمال ثابت ورأسمال متداول. ويقصد برأس المال الثابت ذلك الذي لا يستهلك باستعماله مرة واحدة في الإنتاج، ولكن يستهلك مرات عديدة مثل المباني والآلات والعتاد، حيث يدخل في أكثر من عملية إنتاجية. أما رأس المال المتداول فهو الذي يستهلك بالاستعمال مرة واحدة فقط، مثل المواد الأولية التي تدخل في عملية الإنتاج كالبذور والأسمدة والفحم والقطن وغيرها من المواد.

للتفرقة بين رأس المال الثابت والمتداول أهمية كبيرة لحساب نفقات الإنتاج، فرأس المال المتداول تحسب قيمته بالكامل ضمن نفقة إنتاج السلعة، أما رأس المال الثابت فلا يحتسب ضمن هذه النفقة إلا جزء فقط من قيمته الذي يستهلك فعلا في عمليات إنتاج السلعة أو الخدمة[116].

ج- كيفية تكوين رأس المال: يتكون عن طريق الادخار والاستثمار. وأنه لا غنى عن هذين الطريقين من تكوين رأس المال داخل العملية الإنتاجية أو داخل المجتمع.

- **<u>الادخار</u>**

[114]- محمد دويدار، المرجع السابق، ص 318.

[115]- عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 264-265. أنظر أيضا: البلاوي حازم، أصول الاقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 208-209.

[116]- أنظر: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 164. عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 265.

يعني الادخار اقتطاع جزء من الدخل الذي يحصل عليه الفرد وعدم إنفاقه أي الامتناع عن استهلاكه، ويكون ذلك إما باكتنازه أو بإيداعه في إحدى البنوك أو شراء سندات أو أسهم[117].

أ- أنواع الادخار: هناك نوعين من الادخار:

1)- الادخار الإجباري: هو ادخار عن طريق ما تفرضه الدولة من ضرائب، مثل الضرائب المفروضة على أملاك المواطنين، وممارسة الأنشطة الاقتصادية، ... الخ.

2)- الادخار الحر: هو الفرق ما بين الدخل الصافي (اقتطاع الضرائب) والاستهلاك، مثل ادخار الأفراد ما يزيد عن الاستهلاك لوقت الحاجة أو من أجل إقامة مشروع ما.

ب- عوامل الادخار: يتوقف حجم المدخرات في الدولة على عوامل تتمثل فيما يلي[118]:

1)- العوامل الشخصية: إن الرغبة في تكوين احتياط لمواجهة حوادث غير موقعة وتحسين المعيشة في المستقبل وتكوين رأسمال لاستخدامه في التجارة.

2)- العوامل الموضوعية: وهي تتمثل فيما يلي:

- **مستوى الدخل:** فمستوى الادخار لدى الأفراد يزيد بازدياد مقدار الدخل والعكس صحيح.
- **طريقة توزيع الدخل الوطني:** الطبقة الغنية هي التي تستطيع أن تدخر بعكس الطبقة الفقيرة التي تنفق معظم دخلها في الاستهلاك، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الادخار، وبذلك يجب إعادة توزيع الدخل الوطني عادلا وذلك بفرض الضرائب التصاعدية وفي نفس الوقت يخفف العبء على الفقراء ويترتب على ذلك الزيادة في الاستهلاك والنقص في الادخار لدى الطبقة الغنية.
- **تنبؤ الأفراد بحركات الأسعار وتغيرات الدخل:** إذا تبين للأفراد بأن الأسعار سترتفع فإن هذا التقدير سوف يدفع الأفراد إلى الزيادة في الاستهلاك، وهذا ما يؤدي لانخفاض الادخار، وعندما يتوقعون بأن دخلهم سيرتفع فإنهم يزيدون من الاستهلاك مما يؤدي إلى الادخار.

---

[117]- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 119.

[118]- عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 266-267.

- **معدل الفائدة:** تعتبر الزيادة في معل الفائدة عاملا مشجعا للأفراد لإيداع أموالهم في البنوك، فكلما ازداد معدل الفائدة كلما شجع ذلك الأفراد على الادخار والعكس صحيح.

➢ **الاستثمار**

لا يكفي الادخار وحده لتكوين رأس المال، وإنما يجب أن توجه المدخرات إلى مشـــروعات تعمل على إنتاج رؤوس الأموال باستثمار ادخاره في مشروع خاص أو مشترك.

1/- تعريف الاستثمار

أ- التعريف القانوني للاستثمار: عرف الأستاذ **Ph. FOUCHARD** الاستثمار بأنه كل استخدام لأموال منقولة أو غير منقولة تهدف إلى إنشاء مشروع أو التوسع في مشروع قائم. وعرفه المعهد الدولي بأنه: "**توريد الأموال أو ربما الخدمات بهدف تحقيق ربح مادي أو سياسي ويمكن أن يتكون الاستثمار من أموال معنوية**"[119].

كما عرّف الاستثمار بأنه: "**استخدام أصول مالية، مهما كانت طبيعتها أو نوعها، من شخص اعتباري أو طبيعي في نشاط اقتصادي خارج حدود دولته، وسواء خوله الاستغلال السلطة الفعلية في توجيه النشاط الاقتصادي أو لا، بهدف عائد مجز**"[120].

ب- التعريف الاقتصـادي للاسـتثمار: يقصـد بالاسـتثمار كل زيادة أو إضـافة جديدة في ثروة المجتمع، مثل إقامة المصـانع والمباني والمزارع والطرق وغيرها من المشـروعات التي تعد تكثيرا للرصـيد الاقتصـادي للمجتمع. كما ويعتبر الاسـتثمار كل تضـحية مادية أو غير مادية بشـرط أن تتجسد في التدفق المالي من وإلى المؤسسة من أجل تحقيق هدف معين[121]، كما تشمل الاستثمارات

---

[119]- صفوت أحمد عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير أحكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 22.

[120]- معاوية عثمان الحداد، القواعد القانونية لجذب الاستثمار الأجنبي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص ص 33-35. أنظر أيضا: صفوت أحمد عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص 21-26.

GILLES Anne, La définition de l'investissement international, Editions Larcier, Bruxelles, 2012, p. 15. & MATRINGE Jean, «La notion d'investissement», in: Droit international des investissements et de l'arbitrage transnational, sous la direction de LEBEN Charles, Editions A. Pedone, Paris, 2015, pp. 135-159.

[121]- للمزيد حول التعريف الاقتصادي للاستثمار أنظر كل من: صفوت أحمد عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 17. معاوية عثمان الحداد، المرجع السابق، ص ص 29-32. قبايلي طيّب، التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء =

المادية وغير المادية كشـــهرة المحال التجارية، براءة الاختراع، تكوين العمال من أجل تطوير التكنولوجيا المستخدمة.

ج- التعريف المحاسبي للاستثمار: يتمثل الاستثمار في الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة التي اشترتها المؤسسة من أجل بيعها أو استخدامها في نشاطها[122].

2/- أنواع الاستثمار: هناك أنواع كثيرة من الاستثمارات، تتنوع باختلاف معايير وأسس تقسيمها.

أ- من حيث القائم على الاستثمار: ينقسم الاستثمار إلى استثمار خاص واستثمار الشركات، وهو الذي يقوم به الشخص المستثمر سواء كان طبيعيا أو معنويا. واستثمار عمومي، وهو الذي تقوم به الدولة أو أحد أجهزتها العامة أو جهاز ذي كيان دولي، واسـتثمار مختلط وهو الذي يحوي النوعين السابقين[123].

ب- من حيث الغاية من الاستثمار: ونجد منه نوعين هما:

- **استثمار محفز:** يقوم به المستثمر بدافع توقع عائد (ربح) مثل حالة الخواص.

- **استثمار إجباري:** تقوم به الحكومة دون توقع الحصول على عائد، مثل الصناعات الحربية.

ج- من حيث طبيعة الاستثمار: وهو نوعين:

1- **الاسـتثمار غير المادي:** يتمثل في نفقات تحسـين الإنتاجية وتكوين العمال مثلا، وتكاليف البحث، شراء براءات الاختراع ورخص الاستغلال، مثل تكاليف الاستثمار.

2- **الاســتثمار المادي:** هو اســتخدام الوســائل والســلع في تكوين طاقة إنتاجية جديدة. مثل التجهيزات والمباني، ويشمل ما يلي:

اتفاقية واشنطن، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، تخصص: القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو، 2012، ص 25-26.

[122]- KHAFRABI Mohamed Zine, Techniques comptables, [4]eme éd, tome 1, Berti édition. Alger, 1999, p. 33.

[123]– وسام مجدي عطية، الآليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2012، ص 44.

- **الاستثمار باستبدال (التعويض):** الذي يهدف إلى الإبقاء على الرأسمال ومستواه وذلك بتعويضه ويستخدم من أجل ذلك أموال استهلاك الرأسمال، وبعبارة أخرى تعويض آلة بآلة أخرى دون تعديل أو تغيير من الحجم الإجمالي في إنتاجية المؤسسة[124].
- **الاستثمار عن طريق المحافظة أو الصيانة:** وهو عبارة عن نفقات مخصصة بمبالغ معينة لتحسين الخدمة وصيانة الآلة مما يؤدي إلى رفع حجم الإنتاج.

ت- من حيث أهمية الاستثمارات وتأثيرها في العملية الإنتاجية: وهي على ثلاثة أنواع:

1- **استثمارات إنتاجية مباشرة:** هي التي تؤثر على العملية الإنتاجية بصفة مباشرة، مثل الآلات الإنتاجية.

2- **استثمارات إنتاجية غير مباشرة:** هي التي تؤثر على عملية الإنتاج بصفة غير مباشرة، مثل الطرق، المخازن، المواصلات.

3- **استثمارات اجتماعية إنتاجية:** والتي تؤثر على الإنتاج على المدى الطويل، مثل تكوين إطارات في استغلال قدرات الأفراد في الإنتاج[125].

3/- أهداف الاستثمار: تتمثل الأهداف التي يحققها الاستثمار للمستثمر فيما يلي[126]:

- تحقيق العائد (الربح)، ومهما يكن نوع الاستثمار فمن الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.

- تكوين الثروة وتنميتها، ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بالاستهلاك الجاري أو الحالي على أمل تكوين الثروة في المستقبل.

- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة الحاجات، وذلك بأن يسعى المستثمر إلى تحقيق الدخل في المستقبل.

- المحافظة على قيمة الموجودات، عندما يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض موجوداته وثرواته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

---

[124]- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 125.

[125]- وسام مجدي عطية، المرجع السابق، ص 44.

[126]- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الإستثمار، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 12-13.

4- التنظيم

يقصد بالتنظيم تنظيم عملية الإنتاج، وهو وظيفة يتولى مسؤولية تنظيم الإنتاج المنظم الذي يمثل شـــخص طبيعي أو معنوي وتتمثل وظيفته في العمل على التوفيق بين عناصـــر الإنتاج في ضوء التنبؤات التي يجريها عن اتجاهات الطلب على منتجاته، وذلك بالنسب اللازمة لإنتاج السلعة أو الخدمة بقصـد الحصـول على الربح. ولأن المنظم ينتج للسوق فإنه يتعرض للمخاطر من خلال العوامل التي تحكم طلب المسـتهلك أو أثمان السـلع والخدمات الداخلة في العملية الإنتاجية، ولهذا فإن الصـــفة التي يجب توفرها ابتداء في المنظمين هي قدرتهم على التنبؤ بأحوال طلب وعرض السلع وآثار إنشاء مشروع ما[127].

يقوم المنظم بهذا العمل عادة توقعا لحجم الطلب وتحقيق قدرا من الربح. فالمنظم مفهوم أساسي في علم الاقتصاد، لكونه الشخص الذي يخطط ويتحمل المخاطر. ويعتقد الكثير من علماء الاقتصـاد السياسـي أنه يشكل عاملا رابعا في الإنتاج يسمى المؤسسـة أو المشروع، وهو عامل لا تقوم أي فاعلية للعوامل الأخرى من غير وجوده[128].

5- الثورة العلمية والتكنولوجية

يســاعد التقدم العلمي والتكنولوجي على اســتغلال الموارد الطبيعية الاســتغلال الاقتصــادي الأمثل لها وبفضل ذلك استطاع الإنسان أن ينتقل من حرف عرفها في حياته البدائية إلى ح أخرى متطورة[129]. وبفضل التقدم العلمي والتكنولوجي عمل الإنسان على:

- كشف معادن جديدة وزيادة الإنتاج من المعادن الحالية.
- التوسع في استخدام موارد القوى (المياه الجارية، الطاقة الشمسية، الطاقة النووية، ...).
- اسـتصـلاح مسـاحات واسـعة من الصـحاري وبناء السـدود والخزانات وشـق الأنفاق وحفر القنوات.

[127]- عبد الهادي على النجار، المرجع السابق، ص 272.

[128]- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص ص 79-84. أنظر أيضا: خالد سعد زغلول حلمي، المرجع السابق، ص 168-169.

[129]- عادل أحمد حشيش وآخرون، المرجع السابق، ص 85-86.

University of setif 02

Political sciences department

Lecture 04

An economic agent is an entity that engages in economic activity. This activity can be buying, selling, or producing goods and services and influencing capital markets. There are four main types of economic agents: households or individuals, businesses, governments, and central banks. Each type of economic agent has different objectives. For example, individuals may seek to maximize their utility while firms may seek to maximize their profits.

Economic agents impact the economy in various ways. They may impact supply and demand, which in turn can impact prices. They can also impact economic growth and development by investing in human capital or starting new businesses.

Economic Agents Objectives/ There are different types of economic agents with differing objectives. Some of these objectives include:

Households or individuals: The objective of households is to maximize their utility, which means they seek to consume goods and services that will give them the most satisfaction.

Businesses: The objective of businesses is to maximize their profits. This maximization means they seek to produce and sell goods and services at the highest price possible while incurring the lowest costs.

Governments: The objective of governments is to provide public goods and services. It is also to stabilize the economy, promote economic growth, and promote the general welfare of citizens.

Central banks: The objective of central banks is to manage a country's money supply and interest rates. They also seek to promote economic stability

Types of economic agents and their functions

It is essential to thoroughly examine each type of agent to understand the concept of economic agents' function. Each type fulfills a different purpose and role in the economy.

Households and Individuals as Economic Agents

Households and individuals are the most basic economic agents. They are defined as a group of people living under the same roof who share common resources. The household or individual agent is responsible for consumption, meaning they purchase goods and services to satisfy their needs and wants. Households and individuals impact the economy by influencing both demand and supply. Their demand for goods and services affects prices, and their labor supply affects production.

Firms as Economic Agents

Firms, or "businesses," are another type of economic agent. They are defined as an organization that produces goods and services to sell them to make a profit. The business agent is responsible for production. This responsibility for the profit means they combine labor, capital, land, and entrepreneurism to create goods and services. Businesses impact the economy by influencing both demand and supply. Their demand for inputs affects prices, and their supply of goods and services affects production.

Government and Central Banks as Economic Agents

Governments are yet another type of economic agent. They are responsible for providing public goods and services and regulating businesses. They are also responsible for stabilization, which means they use fiscal and monetary policy to maintain economic stability. Governments impact the economy by influencing both demand and supply. Their demand for taxes and regulations affects prices, and their supply of public goods and services affects production.

Central banks are the final type of economic agent. They are financial institutions that manage a country's money supply and interest rates. They also serve as lenders of last resort. Central banks impact the economy by influencing both demand and supply. Their money supply management and interest rates affect prices, and their lending practices affect production.

ترجمة المحاضرة

العون الاقتصادي هو كيان يشارك في النشاط الاقتصادي. يمكن أن يكون هذا النشاط شراء أو بيع أو إنتاج السلع والخدمات والتأثير على أسواق رأس المال. هناك أربعة أنواع رئيسية من الاعوان الاقتصاديين: الأسر أو الأفراد،

والشركات، والحكومات، والبنوك المركزية. كل نوع من العون الاقتصادي له أهداف مختلفة. على سبيل المثال، قد يسعى الأفراد إلى تعظيم منفعتهم بينما قد تسعى الشركات إلى تعظيم أرباحها.

يؤثر الاعوان الاقتصاديون على الاقتصاد بطرق مختلفة. وقد تؤثر على العرض والطلب، الأمر الذي يمكن أن يؤثر بدوره على الأسعار. ويمكنها أيضًا التأثير على النمو الاقتصادي والتنمية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري أو بدء أعمال تجارية جديدة.

أهداف الاعوان الاقتصاديين/ هناك أنواع مختلفة من الاعوان الاقتصاديين بأهداف مختلفة. وتشمل بعض هذه الأهداف ما يلي:

- **الأسر أو الأفراد: هدف الأسر هو تعظيم منفعتها، مما يعني أنها تسعى إلى استهلاك السلع والخدمات التي ستمنحها أكبر قدر من الرضا.**
- **الشركات: هدف الشركات هو تعظيم أرباحها. ويعني هذا التعظيم أنهم يسعون إلى إنتاج وبيع السلع والخدمات بأعلى سعر ممكن مع تحمل أقل التكاليف.**
- **الحكومات: هدف الحكومات هو توفير السلع والخدمات العامة. كما أنها تهدف إلى استقرار الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الرفاهية العامة للمواطنين.**
- **البنوك المركزية: هدف البنوك المركزية هو إدارة المعروض النقدي في البلاد وأسعار الفائدة. كما أنها تسعى إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي.**

أنواع الاعوان الاقتصاديين ووظائفهم

ومن الضروري إجراء فحص شامل لكل نوع من الاعوان لفهم وظيفة الوكلاء الاقتصاديين. كل نوع يحقق غرضًا ودورًا مختلفين في الاقتصاد.

الأسر والأفراد كأعوان اقتصاديين

الأسر والأفراد هم العوامل الاقتصادية الأساسية. يتم تعريفهم على أنهم مجموعة من الأشخاص الذين يعيشون تحت سقف واحد ويتقاسمون الموارد المشتركة. يكون العون الأسرة أو الفرد مسؤولاً عن الاستهلاك، أي أنهم يشترون

السلع والخدمات لتلبية احتياجاتهم ورغباتهم. تؤثر الأسر والأفراد على الاقتصاد من خلال التأثير على الطلب والعرض. ويؤثر طلبهم على السلع والخدمات على الأسعار، ويؤثر عرض العمالة لديهم على الإنتاج.

الشركات(المؤسسات الاقتصادية) كأعوان اقتصاديين

الشركات، أو "الأعمال التجارية"، هي نوع آخر من العون الاقتصادي. يتم تعريفها على أنها منظمة تنتج السلع والخدمات لبيعها لتحقيق الربح. عون الشركات هو المسؤول عن الإنتاج. تعني هذه المسؤولية عن الربح أنهم يجمعون بين العمل ورأس المال والأرض وريادة الأعمال لإنشاء السلع والخدمات. تؤثر الشركات على الاقتصاد من خلال التأثير على الطلب والعرض. ويؤثر طلبهم على المدخلات على الأسعار، كما يؤثر عرضهم من السلع والخدمات على الإنتاج.

الحكومة(الادارات العمومية) والبنوك المركزية كأعوان اقتصاديين

والحكومات –الادارات العمومية –هي نوع آخر من الاعوان الاقتصادية. وهم مسؤولون عن توفير السلع والخدمات العامة وتنظيم الأعمال التجارية. كما أنها مسؤولة عن الاستقرار، مما يعني أنها تستخدم السياسة المالية والنقدية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. تؤثر الحكومات على الاقتصاد من خلال التأثير على الطلب والعرض. ويؤثر طلبهم على الضرائب واللوائح التنظيمية على الأسعار، كما يؤثر عرضهم من السلع والخدمات العامة على الإنتاج.

البنوك المركزية هي النوع الأخير من العون الاقتصادي. إنها مؤسسات مالية تدير العرض النقدي للبلد وأسعار الفائدة. كما أنها بمثابة مقرضين الملاذ الأخير. تؤثر البنوك المركزية على الاقتصاد من خلال التأثير على الطلب والعرض. وتؤثر إدارة المعروض النقدي وأسعار الفائدة على الأسعار، كما تؤثر ممارسات الإقراض الخاصة بهم على الإنتاج.

التدفقات الاقتصادية:

وهي تتمثل في حركة السلع والخدمات والاموال بين مختلف الاعوان الاقتصاديين وهي نوعان:

- ✓ تدفق مادي وتدفق مالي. مثال توضيحي أداء العمل (تدفق مادي)، دفع أجور (تدفق مالي)، شراء سلع وخدمات (تدفق مادي) دفع قيمة السلع والخدمات (تدفق مالي).